مراده بالضمير ضمير المعبر به في مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة
في مثال الاخبار عنها اي وكان حق الضمير لولا وجوب الانفصال
حيث امكن ان يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه قوله
وحينئذ اي حين اذ قدمت الضمير ووصلته قوله فلو
جعلنا خبر فقبول والمعه للاطلاق وان زعم السندوبي انها
للتنبيه قوله الاول قبوله التاخير ليكون خبرا فان الخبر هنا
واجب التاخير عند الجمهور قوله فلا يخبر عن ايهم لكن كذا
لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط
انتهى زكريا وهو انما يظهر على القول بانه اسم اما على
الصحيح من انه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم
الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من اجاز تقديم
الخبر في هذا الباب كابن عصفور والمبرد اجاز الاخبار عن
ايهم ونحوه مع التقدم على المبتدا فيقال ايهم الذي هو
في الدار على ان ايهم خبر مقدم قوله وكم الخبرية وما
التعجبية فلا يقال في كم عبد لي وما احسن زيدا الذي
هو لي كم عبد ولا الذي هو احسن زيدا ما قوله وضمير
الشان في جعله من لازم الصدر نظر لانه يقتضي ان
العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله اذا امت كان
الناس صنفان . ان اسم كان ضمير شان وفي قوله تعالى
ان الحمد لله ان اسم ان ضمير شان قاله ابن جماعة وحينئذ
فامتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم نفسه
الذي هو مرجعه عليه مع انه يجب تاخيره عنه اذ هو مما
يعود على متاخر لفظا ورتبة قوله فلا يخبر عن الحال
والتمييز لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعجة
الذي جاء زيد اياه ضاحك والتي ملكت تسعين اياها
نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل في الاول على الحال
وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع قال السندوبي فان
قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما
قلت لم اره منقولا والظاهر نعم لان الحكم يدور مع العلة

وجودا

وجودا وعدما فتدبر انتهى قوله لم يذكره في التسهيل اي
استغناء عنه بالشرط الرابع الآتي المعبر عنه في التسهيل
بقوله منويا عنه بضمير فاد شراحه ابو حيان وتابعوه
المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والشمني واللفظ له
اي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك من
الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء
العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل والمفعول به
وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء
الافعال كذا في التصريح وانما لم ينب الضمير عن الاسماء
العاملة عمل الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها واخراجها
بالشرط الرابع كما مر اولى من اخراجها بالشرط الثاني
كما صنع البعض قوله قبول الاستغناء عنه باجنبي٢

اي صحة وضع اجنبي موضعه
وهذا يفيد جواز الاخبار
عن ضمير الغايب والذي
يجوز الاستغنا عنه
باجنبي اهـ

وله صورتان احداهما ان يكون عائدا الاسم من
جملة اخرى نحو ان تذكر انسانا فتقول لقيته فلا يجوز
الاخبار عنه اذا فيقال الذي لقيته هو وصرح بذلك
المص والاخرى ان يكون عائدا على بعض الجملة الا انه
غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع
على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لانه يجوز ان تخلفها
الاجنبي نحو الذي ضرب زيد غلامه هو انتهى مرادي
ويفيد ايضا عدم جواز الاخبار عن الضمير في قائم
اذ لا يستغنى عنه باجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو
ثم قوله ضمير كان او ظاهرا نعم يخرج الاسم
الذي لا يجوز الاستغناء عنه باجنبي قوله المتصل
الآن اي بالفعل قوله وان قدرته عائدا على
الموصول الخ ولا يجوز تقديره راجعا لهما لان الضمير
الواحد لا يعود لشيئين نعم ان امكن جعله لاحدهما
وتقدير عائد الاخر بما بينا سبب الحاد قوله باسم
الاشارة الخ فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير
ذلك قوله وغيره مما يحصل به الربط فلا يخبر عن زيد

Copyright King Saud University